الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة

لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عدد 15

13 ماي 2024

❖ **تاريخ الاجتماع:** الاثنين 13 ماي 2024

❖ **جدول الأعمال:**

* الاستماع إلى جهة المبادرة بشأن مقترح القانون المتعلق بتنظيم مسالك التوزيع للمواد الاساسية والمدعّمة ومراقبتها (2024/01).

الحضور:

- الحاضرون: 05
- المعتذرون: 05
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 01

بداية الجلسة: س 15 و30 دق **رفع الجلسة:** س 17 و30 دق.

.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة بعد ظهر الاثنين 13 ماي 2024 خصصتها للاستماع إلى جهة المبادرة بشأن مقترح القانون المتعلّق بتنظيم مسالك التوزيع للمواد الاساسية والمدعمة ومراقبتها. (2024/01).

وقد ثمن رئيس اللجنة هذه المبادرة التشريعية وما تهدف إليه من سعي لمعالجة وضع قطاع حساس يتعلق بالقوت اليومي للمواطن الذي يندرج في إطار استراتيجية وزارة التجارة وتنمية الصادرات من أجل التصدّي للممارسات المخالفة لقواعد شفافية المعاملات التّجارية ومراقبة مسالك توزيع المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية ونقلها وترويجها بما يؤمّن وصولها إلى جميع المواطنين في مختلف الجهات، إلى جانب إرساء قواعد العرض والطلب والمنافسة الشريفة، ثم أحال الكلمة إلى جهة المبادرة لعرض بياناتهم حول مقترح القانون.

وأفاد ممثلو جهة المبادرة أنّ من أهمّ الدّوافع التي حفّزتهم على التقدّم بمقترح القانون هو ما لاحظوه من ندرة المواد الأساسية المدعّمة واختلال توزيعها منذ جائحة الكورونا وما تلاها من الانعكاسات السّلبية للأزمة العالمية المتعلّقة بتراجع وفرة المنتوجات الغذائية الناتجة عن المتّغيرات المناخية واختلال التوازن بين العرض والطلب، واعتبروا أنّ الدّافع وراء فكرة مقترح القانون هو إيجاد الحلول الناجعة والكفيلة بمعالجة الوضع، والتصدّي لظاهرة الاحتكار والمضاربة والبيع المشروط، وإحكام مراقبة مسالك التوزيع، كما تطرّق ممثلو جهة المبادرة إلى ما يعانيه السيلياكيون من ندرة المواد الغذائية الخاصّة بهم، إلى جانب ارتفاع أسعارها وصعوبة الحصول عليها، وأوضحوا أن في مقترح القانون محاولة لصياغة حلّ من أجل توفير حاجياتهم من المواد الغذائية الصّحية بأسعار معقولة.

كما اقترح ممثلو جهة المبادرة الاستماع إلى عدد من الهياكل مثل المرصد الوطني للتزويد والأسعار الذي يهتمّ بمعالجة المعطيات الإحصائيّة ومتابعة المعلومات التجارية المتعلقة بإنتاج وخزن وتحويل وتوزيع واستهلاك منتوجات الصيد البحري والمواد الفلاحية لغاية تعديل السّوق وتخفيض الأسعار، بالإضافة إلى الاستماع إلى جهاز المراقبة الاقتصادية التابع لوزارة التجارة وتنمية الصادرات.

وفي باب النقاش العام، وفي تعليق على عبارة "المواد الأساسية"، لاحظ رئيس اللجنة أنّ جهة المبادرة ركزت على المواد الغذائية الأساسية ودعاها إلى توسيع مشمولاتها لتضمّ عدة منتوجات أخرى مثل المواد الدّوائية والأعلاف وغيرها.

فيما لاحظ أحد نواب اللجنة أن تركيز أصحاب المبادرة في مقترح القانون على تجارة الجملة في المواد الغذائية بينما التزود بالخبز مثلا الذي لا يخضع إلى هذه المنظومة في حين أنه من المواد الأساسية المدعّمة، كما اعتبر أنّ جهة المبادرة أغفلت دور ديوان التّجارة الذي يحلّ حسب وظيفته قبل تجارة الجملة لأنه المزود الأساسي بالمواد الغذائية.

فيما أفاد أحد نواب اللجنة أن تجارة الجملة للمواد الاساسية منظمة بكرّاس شروط تضبط مختلف المراحل والمعاملات، ودعا جهة المبادرة إلى الاطلاع على بعض المراجع القانونية المنظمة لقطاع التّجارة للاستفادة وعدم تكرار بعض المواد القانونية وسدّ الثغرات الواردة في مقترح القانون سعيا إلى تطويره وتجويده.

وعلى صعيد آخر، أوضح عدد من نواب اللجنة أن من بين الإشكاليات المتعلقة بفقدان بعض المواد الغذائية المدعّمة كالزيت والسّكر والقهوة والفارينة تعود إلى عدم توفّرها بالكميات الكافية من قبل الدواوين المعنية، وهو ما نتج عنه تفشّي ظاهرة المضاربة والاحتكار التي ترافق مختلف المراحل التي تمرّ بها المنتوجات بداية من مواقع الانتاج، مرورا بمسالك التوزيع، وصولا إلى الأسواق والمحلات التّجارية، ملاحظين أنّ القوانين والتشريعات غير كافية للقضاء على هذه الظواهر في ظل ضعف آليات الرّقابة وغياب الرّدع، مع ضرورة اعتماد حلول ناجعة لتعديل كامل المنظومة ومراجعتها وتنظيمها.

كما لاحظ أحد أعضاء اللجنة أنّ التطبيقة التي وفّرتها وزارة التّجارة وتنمية الصادرات لمراقبة الأسواق ومسالك التوزيع غير مفعّلة ولا تستجيب لمعايير الدّقة والنّجاعة، مبينا من جهة أخرى أنّ العقوبات المالية التي جاءت في مقترح القانون غير كافية لردع المتجاوزين والمحتكرين وأنّ العقوبات المالية الواردة في القوانين الجاري بها العمل أضعاف ما اقترحته جهة المبادرة. كما لاحظ أن هياكل الرّقابة المكوّنة من عديد الأطراف تفتقد التّنسيق فيما بينها.

دعا أعضاء اللجنة جهة المبادرة إلى مراجعة بعض الفصول وتطوير عدد من المفاهيم وتغيير العنوان برمته.

وبينت جهة المبادرة في ختام الجلسة أنها مستعدّة لتبني مختلف الآراء التي تسهم في إثراء مقترح القانون، وأنها ستعمل على تطويره استئناسا ببعض القوانين المماثلة الجاري بها العمل.

قرار اللجنة:

قرّرت اللجنة مواصلة النّظر في مقترح القانون عدد 2024/01.

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
محمد ماجدي	**ريم المعشاوي**